«عدالة الاستثناء».. ندوة لـ«أمم»

نظم مركز «أمم» للتوثيق والأبحاث ندوة بعنوان «كيف نحاكم الارهاب؟ عدالة الاستثناء ومخاطر الاستثناء على العدالة»، بالتعاون مع جمعية «هيا بنا» وبدعم من الاتحاد الاوروبي، في حضور ممثلين لجمعيات حقوقية وهيئات المجتمع المدني.

استهل اللقاء بكلمة لمدير المركز لقمان سليم الذي أشار الى ان «موضوع الندوة يدخل في صلب النقاش الدائر»، موضحا ان «المركز مؤسسة تعنى بذاكرة الحرب الاهلية اللبنانية».

الايوبي

وألقى ممثل وزير العدل اللواء أشرف ريفي أحمد الأيوبي كلمة قال فيها: «ان الوصول الى عدالة أفضل يحصل من خلال الوصول الى قضاء طبيعي ومحايد ومطابق للمعايير الدولية ويكفل حقوق الانسان». أضاف: «أعتقد ان الكل وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف مجمع على فكرة أساسية اليوم ألا وهي ضرورة إعادة النظر في قانون القضاء العسكري».

وسأل: «هل يعقل ان ينظر بقضايا الارهاب والجرائم الماسة بأمن الدولة من قبل قضاء غير متخصص بشؤون الارهاب في ظل التوجهات الدولية التي تسعى الى تكريس سياسة قانونية دولية تكافح الارهاب وفق معايير يتم الحوار بشأنها والاتفاق عليها؟».

جابر

وتحدث مدير «مركز الشرق الاوسط للدراسات والعلاقات العامة» العميد الركن المتقاعد الدكتور هشام جابر عن «القضاء العسكري على محك الارهاب: إخفاقات ونجاحات»، فأشار الى ان «مشكلة القضاء العسكري ليست في الترميم او التعديل، فالقضاء العسكري قضاء استثنائي يرتبط بالسلطة القضائية ككل. يجب تعديل قانون القضاء العسكري او المحاكم الاستثنائية، وهذا الامر مرتبط بوصول لبنان الى تكوين وتأسيس السلطة القضائية المستقلة».

نجم

وتناول ممثل نقيب المحامين المحامي جورج نجم «كيفية محاكمة الارهاب أمام القضاء»، وسأل: «هل ان المحاكم العادية مؤهلة او مهيأة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة المتنامية؟». وقال: «لا يجوز ابدا ان تكون حماية أمن المجتمع والدولة والسلم الاهلي على حساب الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور وشرعة حقوق الانسان، ولا بد من المواءمة بين واجب محاربة ومحاكمة الارهاب وموجب حماية الحقوق والحريات الخاصة والعامة».

الحلبي

وكانت كلمة لمدير مؤسسة «لايف» لحقوق الانسان نبيل الحلبي تناول فيها محاكمة الارهاب من منظور العدالة وحقوق الانسان.